

عقد عمل لغير السعوديين

إنه في يوم: بتاريخ: / / هـ ، الموافق : / / م

تم الاتفاق بين الطرفين:-

- (١) **الطرف الأول:** شركة ، سجل تجاري رقم: ، صادر بتاريخ: ،
عنوانها: مدينة شارع ص.ب هاتف : فاكس:
أيميل: ويمثلها الأستاذ / بصفته مديرها العام، ويشار إليها في هذا
العقد بالطرف الأول أو الشركة.
- (٢) **الطرف الثاني:** السيد / جنسيته:.....، ويحمل جواز سفر رقم:.....، صادر
من : ، بتاريخ : ، وعنوانه: مدينة شارع جوال :
..... ، أيميل: ، ويشار إليه في هذا العقد بالطرف الثاني أو الموظف.

تم الاتفاق بالقبول والتراضي على مايلي:

- **المادة الأولى :** مدة هذا العقد أربعة وعشرون شهراً تبدأ من تاريخ مباشرة الطرف الثاني عمله لدى الطرف الأول.
- **المادة الثانية:** يعمل الطرف الثاني لدى الطرف الأول في المركز الرئيسي أو أحد الفروع أو أي مكان تابع للطرف الأول داخل المملكة العربية السعودية وذلك وفق بنود العقد بوظيفة: على أن يلتزم الطرف الثاني بأداء واجباته ومسئوليته وكل ما يتعلق بوظيفته مما يكلفه به الطرف الأول .
- **المادة الثالثة:** يكون الطرف الثاني معيناً تحت الاختبار خلال الثلاثة الأشهر الأولى من تاريخ مباشرة عملة لدى الطرف الأول.
- **المادة الرابعة:** يتجدد العقد تلقائياً عند انتهاءه في كل مرة ولمدد أخرى مماثلة للمدة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا العقد - بنفس بنود العقد وشروطه ومميزاته - وذلك إذا لم يخطر أحد الطرفين الآخر خطأً بعدم الرغبة في تجديد العقد قبل شهرين على الأقل من تاريخ انتهاء مدة العقد الحالي مع مراعاة ما نصت عليه المادتين (السابعة والثلاثون) و(الخامسة والخمسون) من نظام العمل السعودي .
- **المادة الخامسة:** يجوز للطرف الأول وحده إنهاء العقد في أي وقت من أوقات سريان مدة العقد دون مكافأة أو سبق إعلام الطرف الثاني أو تعويضه وذلك عند حدوث أي حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة الثمانون من نظام العمل السعودي مع تحمل الطرف الثاني تكاليف عودته الى بلدة مع احتفاظ الطرف الأول بحق الحصول على تعويض إضافي من الطرف الثاني مقداره أجر أساسي لثلاثة أشهر كحد أدنى قابلة للزيادة حسب سبب الفصل ومقدار الضرر .

- **المادة السادسة:** يدفع الطرف الثاني تعويضاً للطرف الأول مقداره أجر أساسي لثلاثة أشهر وذلك عند استقالته من العمل قبل انتهاء مدة العقد المبرم بينهما مع تحمل الطرف الثاني تكاليف عودته الى بلدة طبقاً للمادة الأربعون من نظام العمل السعودي.
- **المادة السابعة :** إذا انتهت علاقة العمل بين الطرفين بسبب استقالة الطرف الثاني أثناء مدة سريان العقد فإن الطرف الثاني في هذه الحالة لا يستحق مكافأة نهاية خدمة بعد خدمة تقل عن سنتين متتاليتين، ويستحق ثلث المكافأة بعد خدمة لا تقل مدتها عن سنتين متتاليتين ولا تزيد عن خمس سنوات متتالية ويستحق ثلثي المكافأة إذا زادت مدة خدمته على خمس سنوات متتالية ولم تبلغ عشر سنوات ويستحق المكافأة كاملة إذا بلغت مدة خدمته عشر سنوات متتالية فأكثر وذلك طبقاً للمادة الخامسة والثمانون من نظام العمل السعودي مع تحمل الطرف الثاني تكاليف عودته لبلدة في جميع الأحوال.
- **المادة الثامنة :** يجوز للطرف الأول فسخ العقد أثناء مدة سريانه مع احتفاظ الطرف الثاني بكامل حقوقه النظامية بشرط إشعار الطرف الثاني مسبقاً بمدة لا تقل عن ثلاثون يوماً من تاريخ الفسخ.
- **المادة التاسعة :** يلتزم الطرف الثاني بأن لا يقوم بعد انتهاء عقده بمنافسة الطرف الأول أو إفشاء أسرارهِ أو العمل لدى أحد منافسي الطرف الأول أو العمل لدى أي منشأه لها نفس نشاط الطرف الأول داخل المملكة العربية السعودية وذلك لمدة سنتين متتاليتين ابتداء من تاريخ انتهاء العلاقة بين الطرفين ويطبق في ذلك ماورد في المادة الثالثة والثمانون من نظام العمل السعودي.
- **المادة العاشرة :** يلتزم الطرف الثاني بمواعيد وساعات العمل المعمول بها في مكان عمله والمحددة بقرار إداري مع مراعاة ما جاء في المادة الثامنة والتسعون من نظام العمل السعودي، كما يجوز للطرف الأول زيادة ساعات العمل بقصد مواجهة ضغط عمل غير عادي وذلك طبقاً للمادة السادسة بعد المائة من نظام العمل السعودي.
- **المادة الحادية عشر :** يلتزم الطرف الثاني بإنجاز المهام المكلف بها بدقة وسرعة وأمانة وإخلاص وعلى أكمل وجه مع إتباع التعليمات الموجهة له من رؤسائه في العمل بدقة ودون أي كسل أو تباطؤ بالإضافة الى الانضباط في مواعيد العمل الخاصة به والالتزام بحسن السلوك والأخلاق أثناء العمل مع الالتزام التام بحفظ وعدم إفشاء أية أسرار متعلقة بالعمل بشكل مباشر أو غير مباشر بما في ذلك إسداء المشورة وذلك طبقاً للمادة الخامسة والستون والمادة الثمانون من نظام العمل السعودي.
- **المادة الثانية عشر :** يدفع الطرف الأول للطرف الثاني لقاء عمله وقيامه بواجباته أجراً شهرياً قدرة (..... ريال) تصرف له في نهاية كل شهر ميلادي تفصيلها كالآتي:
 - أجر أساسي : (.....ريال)
 - بدل سكن : (..... ريال)
 - بدل إنتقال : (.....ريال)
 - بدل تأمين صحي: (.....ريال)
- ويقر الطرف الثاني بخضوع أجرة الشهري لللائحة تنظيم العمل الخاصة بالطرف الأول.
- **المادة الثالثة عشر :** يخضع الطرف الثاني لنظام العلاوات والترقيات والإسكان والانتقال والرعاية الطبية والبدلات الإضافية والسلف والانتدابيات والإجازات ومكافأة نهاية الخدمة والجزاءات والعقوبات وجميع

الأنظمة الواردة بلائحة تنظيم العمل الخاصة بالطرف الأول ويقر الطرف الثاني باطلاعه وعلمة وقبوله التام بلائحة تنظيم العمل الخاصة بالطرف الأول.

- **المادة الرابعة عشر:** يتحمل الطرف الأول رسوم الإقامة ورخصة العمل وتجديدهما وتأشيرات الخروج والعودة وتذكرة سفر الطرف الثاني الى موطنه عند الخروج النهائي فقط أي بعد انتهاء العلاقة بين الطرفين وذلك طبقاً للمادة الأربعون من نظام العمل السعودي.

- **المادة الخامسة عشر:** لا يحق للطرف الثاني بأي حال من الأحوال العمل بشكل مباشر أو غير مباشر أو بأجر أو بدون أجر في أي وظيفة أو خدمة أو عمل تجاري غير ما يكلفه به الطرف الأول وذلك طيلة مدة عملة لدى الطرف الأول ويطبق في ذلك المادة التاسعة والثلاثون من نظام العمل السعودي.

- **المادة السادسة عشر:** يكون الطرف الثاني مسئولاً مسئولية كاملة عن العهد المسلمة له من قبل الطرف الأول كما أنه يتعهد بالحفاظ عليها وإرجاعها سليمة للطرف الأول وذلك عند نهاية تعاقد مع الطرف الأول أو عند طلب الطرف الأول لها ويحق للطرف الأول حسم قيمة ما أتلفه أو دمره أو فقده الطرف الثاني من عهد أو آلات أو منتجات يملكها الطرف الأول ويطبق في ذلك أحكام المادة الحادية والتسعون من نظام العمل السعودي.

- **المادة السابعة عشر:** يقر الطرفين بشرعية وقبول استخدام نظام الحاسب الآلي الخاص بالطرف الأول أو الخطابات الخطية أو كلاهما معا كوسيلة رسمية للتواصل والتراسل بين الطرفين وذلك فيما يصب في مصلحتهما مثل: الإعلام بالإندارات ، والقرارات الإدارية ، والإشعارات ، والمراسلات بين الطرفين ، والمطالبات العمالية ، والإعلام بالواجبات والمهمات، والشكاوى العمالية وغيرها .

- **المادة الثامنة عشر:** يتعهد الطرف الثاني بتزويد الطرف الأول بعنوانه الدائم والمؤقت وعنوان أقرب شخص له بالإضافة الى أي تغيير يطرأ على هذه العناوين على أن يكون العنوان شاملاً اسم المدينة والحي والشارع ورقم المنزل والعنوان البريدي وأرقام الهواتف.

- **المادة التاسعة عشر:** يلتزم الطرف الثاني - في حال طلب منة الطرف الأول ذلك - بإحضار كفالة غرم واداء تضامنيه ويكون بموجبها الطرف الثاني وكفيله مسئولان (مجتمعين أو منفردين) مسئولية كاملة وتضامنيه عن سداد جميع المبالغ أو المستحقات المترتبة على الطرف الثاني لدى الطرف الأول أياً كانت أسبابها، كما يتعهد الطرف الثاني بتزويد الطرف الأول بأي تغيير يطرأ على عنوان كفيله أو عنوان معرّفي كفيله.

- **المادة العشرون:** يخضع الطرف الثاني لأنظمة الضرائب والرسوم الحكومية والتأمينات الإجتماعية المعمول بها في المملكة العربية السعودية وتحسم تلك الضرائب والرسوم من أجوره ومستحقاته لدى الطرف الأول وذلك فيما لا يتعارض مع المادة الأربعون من نظام العمل السعودي.

- **المادة الحادية والعشرون:** يخضع الطرف الثاني للائحة تنظيم العمل ولائحة الجزاءات والمكافآت الخاصة بالطرف الأول بالإضافة الى القرارات الموجه له من المدير العام أو من ينوبه أو رؤسائه في العمل.

- **المادة الثانية والعشرون:** يقبل الطرفان بأن يحل هذا العقد محل كافة الاتفاقيات والعقود والارتباطات السابقة له - إن وجدت - ولا يحق لأي من الطرفين بعد توقيع هذا العقد الادعاء بأي حق أو ميزة أو منفعة خلاف ما ذكر فيه.

- **المادة الثالثة والعشرون :** يتعهد الطرف الثاني بأن يخضع لكافة الأنظمة السائدة في المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى إتباعها والالتزام بها.
- **المادة الرابعة والعشرون :** يكون نظام العمل السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥١ وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٣ هـ ولوائحه ولائحة تنظيم العمل الخاصة بالطرف الأول مجتمعين المرجع الوحيد في كل ما لم يرد به نص في هذا العقد.
- **المادة الخامسة والعشرون :** أي خلاف ينشأ عن تفسير بنود العقد أو عدم الالتزام بها يكون مرده للسلطات المختصة بالمملكة العربية السعودية.
- **المادة السادسة والعشرون :** التقويم الميلادي هو التقويم الأساسي والمعتمد في جميع المعاملات الناتجة عن تطبيق هذا العقد بما فيها العقد نفسه ، ويكون عدد أيام الشهر الواحد بحسب الشهر المعني طبقاً للتقويم الميلادي .
- **المادة السابعة والعشرون :** يقر الطرف الثاني أنه قد علم وفهم بوسيلته الخاصة كل أحكام وبنود هذا العقد ومضمونها وأنه لا يحق له بأي حال من الأحوال أن يطعن فيما جاء في هذا العقد أو أن يحتج بأميته، كما يقر الطرف الثاني بخضوعه وإطلاعه على لائحة تنظيم العمل الخاصة بالطرف الأول وأنه قد علم وفهم بوسيلته الخاصة كل أحكامها وبنودها وموادها ومضمونها.
- **المادة الثامنة والعشرون :** يعتبر هذا العقد نافذاً بعد توقيع وختم الطرف الأول وتوقيع الطرف الثاني بالإضافة إلى توقيع شهود الحال.
- **المادة التاسعة والعشرون :** حرر هذا العقد من نسختين، تسلم الطرف الثاني أحدهما وذلك للعمل بموجبه.

الطرف الثاني

الاسم :

التوقيع :

الطرف الأول

الاسم :

التوقيع :

الختم :